بسم الله الرحمن الرحيم

كلية الشيخ عبد الله البدري التقنية

قسم العلوم الادارية

بحث تكميلي لنيل درجة الدبلوم التقني

بعنوان

الديون الخارجية واثرها على التنمية في السودان

اشراف الاستاذ

اسماعيل ابراهيم

اعداد الطالبة

مدينة محمود حسين

إهـــــداء

إلي والدي الذي كان أصلا لهذه الشجرة التي كنت ارفل في ظلها متنقلة بين مراحلي التعليمية .

إلي أمي التي كانت وظلت نعم المعين لي في معركة حياتي العلمية والمنهل العـذب الذي انهل منه .

إلي كل زملائي وزميلاتي بكلية الشيخ عبدالله البدري التقنية إليكم اهدي قطرة مـن محيط بلا ساحل وهو نتاج ثمرة سنين أمضيتها بين جدران كليتي استقي من فيضها لزمني القادم

شكر و عرفان

الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض وهو ملك الدنيا والآخرة اسمي معاني الشكر والتقدير إلي كل من ساهم معي في إخراج هذا البحث .

واخص بالشكر الأستاذ : إسماعيل إبراهيم

وكذلك الشكر لأسرة مكتبة بنك السودان

ولكم شكري وتقديري

الفصل الثاني :- اثر العبء الناتج عن أزمة الديون الخارجية .

المبحث الأول :- البعد المحلي لازمة الديون السودانية .
المبحث الثاني :- آثار المساعدات الأجنبية علي التنمية في السودان .
المبحث الثالث :- أعباء الديون الخارجية .

الفصل الثالث :- تناول معالجة أزمة الديون الخارجية السودانية .

المبحث الأول :- دور مؤسسات التمويل الدولية في تقديم القروض والمساعدات .
المبحث الثاني :- المبادرات الدولية لمعالجة أزمة الديون الخارجية .
المبحث الثالث :- تجارب السودان في معالجة مديونيته الخارجية .

مُقَدِّمَة

يعاني السودان كغيره من الدول النامية من العديد من المشاكل والأزمات الاقتصادية إلا أن مشكلة الديون الخارجية تعد اخطر هذه الأزمات لذا لابد من البحث والدراسة وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة . ونعلم أن الديون الخارجية للدول النامية قد أخذت تكتنف الوضع الاقتصادي والعالمي بصورة متزايدة في السنوات الأخيرة حيث أصبح تزايد الديون الخارجية التي تتحملها الدول النامية مصدر قلق لأنها أخذت في التراكم بسرعة علي مر الزمن ولم تعد الديون الخارجية قضية اقتصادية مالية فحسب ولكنها تحولت إلي قضية سياسية ووطنية لأنها لم تعد تؤثر علي حركة النمو الاقتصادي والاجتماعي بل أصبحت إلي جانب ذلك تهدد الاستقرار الوطني . والسودان كواحد من هذه الدول النامية يعاني من قصور في موارده ومدخراته المحلية لتحقيق أهدافه في زيادة معدلات النمو الاقتصادي . وقد اعتمد السودان علي الديون الخارجية حتي وصل الدين الخارجي وفوائده إلي أرقام فلكية ويهدف هذا البحث علي تعرف الأبعاد المحلية لازمة الديون الخارجية للسودان .

الفصـــل الأول

دور الديون في التنمية الاقتصادية

المبحث الأول :- الخلفية التاريخية للديون في العالم الثالث

المبحث الثاني :- التطور التاريخي لديون السودان

المبحث الثالث :- دور الديون والإعانات في تمويل مشاريع التنميـــة في الســـودان

الفصـــل الأول

دور الديون في التنمية الاقتصادية

تمهيـــــــد :-

إن فكرة الديون الخارجية أو مساعدة الدول لبعضها فكرة قديمة فـــي العـــرف الاقتصادي الدولي ولكنها تطورت بعد الحرب العالمية الثانية بكل أشكالها ومؤســـساتها لأنها تشكل عنصر مهم في الاقتصاد الدولي . طالما بقي الغني والفقـــر فـــي الحيـــاة البشرية وتنشا مؤسسات جديدة بتطور التفكير فيه .

المقصود بالدين الخارجي :-

مبلغ من المال يدين به فرد أو شركة أو حكومة إلي الغير . تنشا الديون عـــن اقتراض الأموال وشراء منح أو أصل مالي بالتقسيط علي مدة القرض . أو هي تلـــك المبالغ التي اقترضها الاقتصاد القومي والتي تكون المدة فيها ســـنة واحـــدة أو أكثـــر وتكون مستحقة الأداء الجهة المقترضة عن طريق عن طريق الدفع . علي ضوء هذا التعريف المحدد للدين نجد إن الأرقام المستورة عن الديون المستحقة علي بلدان العالم الثالث التي يصدرها البنك الدولي لا تتضمن أنواع الديون التالية : -

1/ الديون الخارجية التي تقل مدتها عن سنة.

2/ الالتزامات الناشئة عن المعاملات (السحب) مع صندوق النقد .

3/ الديون المستحقة علي الأفراد والهيئات الخاصة إذا كانت ديون غير مضمونة مـــن جانب الحكومات أو الهيئات العامة الرسمية .

4/ غالبا لا تتضمن أرقام الديون الخارجية القروض العسكرية

5/ إنها لا تتضمن الأرقام المستورة عن الـــديون الخارجيـــة لبلـــدان العـــالم الثالـــث والالتزامات الناشئة عن تواجد الاستثمارات الأجنبية الخاصة بهذه الديون .

إن دور الديون في التنمية الاقتصادية لا يمكن معرفته إلا مـــن خـــلال إتبـــاع المسار التاريخي لأساليب تدفق الديون ونموها وكيفية توزيعها وهذا ما تبحثه الدراسة من خلال المبحثين التاليين :-

1/ الخلفية التاريخية في العلم الثالث .

2/ مشكلة الديون في السودان

عمر الأيوبي ، معجم الاقتصاد ، بيروت 1995 ص (142)

المبحث الأول

خلفية تاريخية للديون في العالم الثالث

تزايد شعور المجتمع الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية بضرورة الإسراع بتنمية الدول الأقل نموا في العالم وقد تمخضت الدراسات العديدة التي أجريت في سبيل تنمية هذه الدول عن تأكيد ضرورة حصول هذه الدول علي مصادر تمويل أجنبية لتدعيم مصادرها المحلية إذ لا يمكن بحال من الأحوال الاضطلاع بمفردها بمهمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فنبعت فكرة تقديم العون الاقتصادي للدول النامية بواسطة الدول المتقدمة لتساعدها علي تنمية نفسها .

خلال عقد الستينات وحتى عام 1974 م كانت الحكومات الغربية ومؤسسات القطاع العام بغرب أوروبا هي الممول الأساسي للاحتياجات الرأسمالية واحتياجات التنمية الدول النامية وكانت ظروف هذه الدول لا تمكنها من الإيفاء باحتياجاتها التمويلية من أسواق التمويل العالمية نسبة لارتفاع أسعار الفائدة التجارية .

شهد النصف الأول من السبعينيات تدفقا هائلا في التمويل الرأسمالي والخاص بالدول النامية نتيجة لإعادة دورات فوائض البترول بعد عام 1973 م مما أدي لتزايد الاقتراض للدول النامية من 8 مليون دولار عام 1971 م إلي 18 مليون دولار عام 1976 م ثم إلي 26 بليون دولار عام 1978 م ومن ذلك الوقت لم تشكل معدلات التضخم المتدنية وأسعار الفائدة المنخفضة عائقا أمام الوفاء بالتزامات سداد الديون الخاصة .

وكنتيجة للصدمة البترولية الثانية عام 1979 م وظهور الكساد الاقتصادي من أوائل الثمانينات وإجراء محاربات التضخم بالمعسكر الغربي بدأت الكثير من الدول الصناعية إتباع إجراءات تقييدية داخلية متشددة منها الإجراءات الاقتصادية مما أدي إلي ارتفاع أسعار الفائدة بالدول الصناعية وتلقائيا ارتفاع الالتزامات المطلوبة لملاقاة خدمات الديون بالدول النامية وبدأت تظهر بوادر عدم القدرة لدي العديد من الدول النامية للوفاء بالتزاماتها لخدمات الديون المستحقة للبنوك العالمية . وبدأت أزمة الثقة في الدول النامية مما نتج عنه هبوط حجم الاقراضات الجديدة .

وخلال الستينات واصلت المديونية الخارجية للدول النامية ارتفاعها خاصة الدول الإفريقية حيث صنف البنك الدولي (25) دولة افريقية بين (33) دولة وفق مستويات المديونية والدخل باعتبارها دول منخفضة الدخل حادة المديونية والسودان من ضمن هذه الدول . حيث ارتفعت المديونية الخارجية لهذه الدول من (154,9) بليون دولار عام 1995 م إلي (340) بليون دولار عام 1996 م .

عثمان إبراهيم ، الاقتصاد السوداني ، الطبعة الثانية 1998 م ص (395) .

وعلي الرقم من أن إفريقيا هي اقل مناطق العالم مديونية إلا أن الديون الخارجية فرضت عليها عبئا ثقيلا لا يمكن تحمله وهو معالجة اكبر حصة من الديون متعددة الأطراف والثنائية في العالم. والصدمات الخارجية اللاإرادية كتدهور شروط التجارة الخارجية والإجحاف في شروط التبادل التجاري وضعف هياكلها الأساسية وقواعدها المالية مما جعلها تعاني من انخفاض مستويات التغذية والتعليم والتي زاد من تفاقمها نمو السكان والحروب الأهلية . ومما يجدر ذكره في هذا المجال أن هنالك عدد من الدول النامية في آسيا نجحت في الإفلات من أزمة الديون ونالك عدة أسباب لهذا النجاح :-

أولاً:- إنها كانت بصفة عامة اقل تأثيرا بالصدمات الخارجية في أوائل التسعينات وبما إنها زادت عبء دين اقل وطأة فإنها لم تتأثر بالزيادة الحادة في أسعار الفائدة . كما أن اعتمادها علي الصادرات السلعية قد مكنها من أن تتحمل علي نحو أفضل انخفاض أسعارا لسلع الأساسية وبعكس عدم اعتماد بعض الاقتصاديات الآسيوية خاصة في شرق آسيا علي صادرات السلع الأساسية جزئيا ونلك للسياسات المتجهة التي اتبعتها.

ثانياً :- أنها عاملت الصدمات الخارجية باعتبارها شيئا دائما وأسرعت بإجراء التكييف ولذا تجنبت اللجوء إلي الإفراط في الاقتراض الأجنبي وعلي العكس من ذلك فان البلدان التي اعتبرت هذه الصدمات انحرافات مؤقتة أجلت التكيف وواصلت المستويات العادية من المصروفات المحولة بالاقتراض الخارجي وهي التي تواجه الآن مصاعب مدفوعات حادة لان الموارد التي اقترضت قد استخدمت أساسا في الاستهلاك.

ثالثا:- إنها اتبعت سياسات اقتصادية كي تكون حزره نسبيا في السبعينيات وبذا تجنبت التضخم الشديد وفي الوقت نفسه استخدمت الأموال المقترضة من الخارج استخداما إنتاجيا وخفضت اختناقات هياكلها الأساسية واستثمرت في الأموال البشرية . ووسعت القواعد الإنتاجية ولم تسمح لمنشات القطاع العام بتحمل عجز شديد . وبذلك أصبحت المديونية التي جاءت لتحل مشكلة نقل الموارد من الدول الغنية إلي الدول الفقيرة سبب تفاقم سوء استعمالها . أي إنها عوضا عن أن تحل مشكلة معينة أبقت المشكلة علي حالها وخلقت مشكلة إضافية من نفس النوع المتعلق بنقل الموارد .

وتشير البيانات المتاحة إلي أن هناك انفجارا قد حدث في حجم الديون الخارجية المستحقة علي مجموعة البلدان المتخلفة إذ لم يحدث في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية التي اقترضت مجموعة من الدول هذا الحجم المتضخم من القروض . وهذا الانفجار قد اهتزت لأصدائه مختلف الدوائر الدائنة لهذه البلاد سواء كانت الحكومات أو الجهات الدولية المتعددة الأطراف أو المؤسسات المالية الخاصة خصوصا البنوك التجارية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا .

ورغم تعدد الأسباب التي أدت إلي تطور الديون الخارجية المستحقة علي مجموعة الدول النامية ووضعها المتأزم في الوقت الراهن ورغم خطورة التغييرات الميسرة والمبسطة فان الصورة العامة

لازمة الديون الخارجية للدول النامية يمكن النظر إليها من زاويتين رئيسيتين :-

الزاوية الأولي :-

هي عدم استقرار وتدهور موارد النقد الأجنبي لهذه البلاد بسبب تقلب وركود صادراتها من الموارد الأولية وخصوصا مع احتدام أزمة الكساد التضخمي بالبل الرأسمالية المتقدمة مع ما جرته هذه الأزمة من ركود في التجارة العالمية في الموارد الأولية ومن انهيار النظام النقدي الدولي ومن تعاظم لإجراءات الحماية في مختلف دول العالم .

الزاوية الثانية :-

تتمثل في زيادة النقد الأجنبي لخدمة أعباء الديون نتيجة لتعقد وارتفاع كلفة الاقتراض الخارجي خصوصا مع ارتفاع سعر الفائدة وجنوحه نحو التزايد بشكل مستمر وانخفاض حجم ونسبة القروض المقدمة بشروط ميسرة . لقد تزامن النمو السريع في المساعدات الدولية خلال عقدي الخمسينات والستينات حيث ظهر انه لا يتم الاستفادة من المساعدات التي تمنح للدول النامية مع اتساع المشاريع التنموية بالدول النامية في أواخر الستينات إلا في حالات قليلة كالدول التي تقبل المساعدات بدأت بعيدة كل البعد عما يسمي في الاقتصاد بالانطلاق أو الاعتماد علي الذات في التطور . وقد قيل في تعليل ذلك إن تدابير التجارة لم تكن في صالح الدول الصغيرة وان تلك الدول كانت قد اختارت أسلوبا خاطئا وبان التنمية قد أسيئت إدارتها وان مساعدات التنمية لم تكن مناسبة وكان التنفيذ بطريقة خاطئة .

قدمت الدراسات التحليلية للتجارب الإنماء في العالم الثالث مجموعتين رئيسيتين من الحجج الغنية بتبرير الالتجاء للقروض الخارجية كما لو كانت أمرا حتميا في ضعف المقدرة علي توفير المدخرات المحلية وثانيهما في ضرورة حد ادني من القروض إزاء نقص حصيلة النقد الأجنبي اللازمة لاستيراد التقنية .

وفي المجموعة الأولي من الحجج نجد أن التعجل بالحكم بضعف القدرة الذاتية علي توفير المدخرات التي استندت إلي الاعتبارات الآتية :-

1/ عدم التفرقة بين الفائض الفعلي والفائض الكامن وهو ما أبرزته كتابات (موريس دوب) ويسند مفهوم الفائض الكامن إلي عوامل عدة في مقدمتها إحداث تغييرات في خريطة توزيع الدخل وفي تمويل التنمية من خلال الفائض الزراعي الآخر الذي يقتضي إحداث تغييرات

قطاعية وتغييرات في السياسة الضريبية وغيرها من السياسات .

2/ ومن الحالات التي شهدت فيها عمليات التنمية سياسات إعادة التوزيع نجد أيضا ارتبطت بإعادة التوزيع الاستهلاكي وليس التراكم عن طريق خلق مزايا للفئات والشرائح التي تمثل الشريك الجديد وكذلك لصالح الإنفاق الاستهلاكي العام علي مظاهر سيادته أو بتوسيع القطاع الاقتصادي للدولة أو التوسع في الإنفاق الحربي بما لا تبرره ضرورات الأمن الخارجي علاوة علي ذلك حرصت هذه القيادات الجديدة علي

كسب الرأي العام من خلال رشوته بالتوسع في بعض مظاهر الإنفاق الرفاهي العام لتجميل المدن أو التوسع في الإنفاق الإعلامي أو إقامة الأعياد الوطنية بما لا يمثل أولوية تذكر في أولي مراحل التنمية وهنا نجد نوعا من الربط بين التحقيق للاستقلال السياسي والرفاهية الأمر الذي يناقض ربط التنمية بعملية التوسع في تكوين رأس المال وهذا ما ذهبت إليه الدول التي اتبعت السوق الرأسمالي العالمي في استراتيجيات التنمية.

يري بعض الاقتصاديين بمقارنة هذه المجموعة من البلدان بتلك التي اتبعت النهج الاشتراكي للنمو . استطاعت هذه الأخيرة تراكم معدلات اعلي للادخار آخذة في الاعتبار كل المعطيات التي قدمت لتبرير ضعف المقدرة الذاتية للادخار ومنها انخفاض مستويات الدخل والزيادة السكانية وتخلف البيئات الاقتصادية القائمة .

وفي إطار كسب رضا الرأي العام عن النظم السياسية الوليدة بعد الاستقلال لإضفاء المشروعية عليها فان الخيار بين مبدأ التضحية من اجل تنمية أو تعميق التبعية وجد حيزا للبديل الثاني عن الأول ووجد حججه ومنطقه في مبدأ عدم التضحية بالجيل الحالي من اجل أجيال لم تولد بعد ومن ثم فان عدم التضحية بالقروض وتحميل الأجيال المقبلة بأعباء القروض (الفوائد + الأقساط) . وهناك مصدر محلي كامن يتمثل في الأرباح والفوائد التي تتحصل عليها المؤسسات الأجنبية المشتقلة في البلدان النامية والتي يتطلب ضرورة توظيفها وضرورة تحرير الاقتصاديات الوطنية لدول العالم الثالث من ملكيات الأجانب . ونجد أن هذا يتطلب تحقيقه وتوفيره قيادة سياسية غير مرتبطة بالمصالح الأجنبية وهو ما لم يتوفر في كثير من هذه الدول كما انه يتطلب تهيئة المسرح السياسي والدولي للقيام بمثل هذه الخطوة وهو ما لم تقم به الكثير من البلدان بسبب عمق ارتباط مصالح القيادة للدول المستعمرة .

رمزي زكي (الديون والتنمية) 1985 م ص (58 – 59)

أما بالنسبة للمجموعة الثانية من الحجج و التي تفيد بأنه نظرا لعدم وجود قدره ذاتيه على إنتاج تكنولوجيا محليه فان الدول النامية مواجهه بضرورة استيراد هذه التكنولوجيا مع ضعف حصيلة النقد الأجنبي فانه يمكن تمويل عمليات الاستيراد بالقروض الخارجية.و يمتد استيراد التكنولوجيا باستيراد المعرفة و الخبرة و الكفاءة لأساليب التشغيل و الأداء .

من خلال ما تم عرضه يتضح إن دول المعسكر الشرقي قد نجحت في زيادة معدل الادخار و لكن انهيار هذا المعسكر وحده دليلا عمليا علي فشل النهج الاشتراكي في التنمية و من واقع هذه الحجج نجد أن المديونية بين الدول المدينة و الدائنة هي علاقة سياسيه م الطراز الأول فهي تربط بين الدائن و المدين تنتفي بينهما علاقة المساواة فالدائن قوه علي المدين و يندر بحكم طبيعة الأوضاع التي يعيشها قي الوقت الحاضر إن لا يسعى الدائن من وضعه و يفرض الشروط علي المدين و يتردد في رفض هذه الشروط و لكنه لا يملك إن يستسلم لبعضها و سبيله إلي الفكاك من هذه القيود إما لتسديد دينه أو عدم الاعتراف به أصلا إذا وجد إلي ذلك سبيلا تنطبق هذه الملاحظة علي ازمه المديونية التي تعاني منها الكثير من دول العالم الثالث .

إن الديون المستحقة علي دول العالم الثالث قد قفزت من (90,7)مليار دولار قي سنه 1973م إلي ما يقارب (1000) مليار دولار في عام 1986م إن تلك الديون تزايدت بنمو قليلا عن عشر مرات خلال السنوات الأخيرة و هو نمو فلكي بكافة المقاييس .